الحكومة تخطط لتمكين القطاع الخاص من قيادة عجلة النمو الاقتصادي

■ ،،كتب/أحمد حسن

كشف مسؤولون حكوميون عن توجه الحكومة خلال الفترة القادمة لتمكين القطاع الخاص من قيادة عجلة النمو الاقتصادي في اليمن من خلال إقامة بنية تحتية متطورة تلبى متطلبات إحداث نقلة نوعية في الاقتصاد الوطني خصوصا عقب الأزمة السياسية التي عصفت بالبلاد منذ فبراير الماضي .

وقال مسؤولون بوزارة التخطيط والتعاون الدولي إن الهدف هو تمهيد الطريق أمام نمو اقتصادي يقوده القطاع الخاص وذلك عبر اتباع سياسة مائية وبيئية سليمة، وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لقطاع الكهرباء، وتطوير شبكة النقل من طرقات وموانئ ومطارات. إضافة إلى الاستمرار في تطوير المناطق الحرة وإنشاء المدن الصناعية كمناطق جذب للاستثمار وبؤر للنمو وتوسيع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني من خلال تطوير علاقات التعاون التنموية مع مجتمع المانحين ولما من شأنه حشد المزيد من القروض الميسرة والمساعدات المالية والفنية الخارجية بما يسمح بتمويل المشاريع الجديدة للبرنامج الاستثماري للخطة.

مضيفين : تستهدف الخطة تحسين إدارة الاقتصاد الوطني بما يكفل تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتطوير النظام الضريبي، وكذلك ترشيد الإنفاق العام الجاري لصالح زيادة الإنفاق الاجتماعي والتنموي. إضافة إلى تقوية دور الجهاز المصرفي في دفع النمو الاقتصادي، وإنشاء سوق الأوراق المالية، وتعزيز القدرة التنافسية للصناعات والصادرات الوطنية.

وتركز الخطة على تسريع وتيرة تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمالية والمؤسسية بمعناها الواسع بما في ذلك تحقيق الوفاق السياسي والاستقرار الأمني وإصلاح وتحديث الإدارة الحكومية وتطوير سياسات وآليات مكافحة الفساد. وذلك باعتبارها مدخلاً أساسياً لتشجيع الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات الخارجية ومن ثم تعزيز فرص النمو الاقتصادي.

كما تستهدف رفع كفاءة وإنتاجية القطاع العام من خلال زيادة نفقات الصيانة والتشغيل للأصول والمرافق العامة القائمة حالياً وتوسيع تغطية الخدمات الحكومية الأساسية.

ورفع إنتاجية القوى العاملة الوطنية من خلال تحقيق تقدم كمي ونوعي في تنمية الموارد البشرية.

وتوقع تقرير حكومي نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بحوالي ٥,٢٪ في المتوسط خلال الفترة ٢٠١١م ٢٠١٥ م، وبما يسمح بتحسين مستويات المعيشة للسكان بحيث يصل معدل دخل الفرد الحقيقي الصافي إلى ٢,٢٪ سنويًا في المتوسط.

وأكدت الخطة الخمسية الرابعة أنه سيتم التركيز على تحفيز نمو القطاعات الاقتصادية الواعدة عبر تحقيق الاستغلال الأمثل للثروة السمكية، وتنمية الصناعات الغذائية وتنشيط قطاع السياحة. إضافة إلى الارتقاء بدور قطاعي النقل والمواصلات، وتكثيف الجهود لاستغلال الثروات المعدنية. فضلاً عن توسيع دائرة البحث والتنقيب على النفط والغاز.

واستهدفت الخطة الخمسية الثالثة وتعديلاتها في إطار المراجعة النصف مرحلية التي جرت في عام ٢٠٠٩م تحقيق نمو سنوي متوسط في الناتج المحلي الإجمالي يبلغ ٥,٧٪. إلى جانب رفع الطاقة التشغيلية للاقتصاد بما يتلاءم مع نمو قوة العمل، وزيادة الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية وتحفيز الادخار القومي، وتنفيذ مجموعة شاملة من الإصلاحات تضمنتها أجندة الإصلاحات الوطنية.

خلال الفترة ٢٠٠٧ - ٢٠٠٩م :

١,٣ تريليون ريال متوسط الاستثمار الإجمالي

■ ،،خاص/الثورة

بلغ متوسط الاستثمار الإجمالي خلال الفترة ٢٠٠٧ – ٢٠٠٩م، تريليوناً و٣٨٧ مليار ريال، فيما بلغ متوسط النمو ٢,٤٪.

إلى ذلك أظهرت دراسة حديثة نمو إجمالي الاستثمارات بالأسعار الجارية بمعدل سنوي متوسط ٧,٢٪، وذلك خلال الفترة ٢٠٠٦ –٢٠١٠م.

وبينت الدراسة أن معدل متوسط للتضخم ظل بنحو ١٢,٦٪، ومعدل نمو متوسط للناتج المحلي الإجمالي الرسمي ١٤,٣٥٪، وذلك خلال نفس الفترة.

وأوضحت أنه نتج عن ذلك تراجع في الحجم الحقيقي للاستثمار الإجمالي بمعدل سنوي متوسط ٥٪، هذا إلى جانب تراجع نسبة الاستثمار الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٢٦,٧٪، عام ٢٠٠٥م إلى ١٩,٣٪ عام ٢٠١٠م.

وتظهر البيانات أن التدني الكبير في معدلات نمو الاستثمارات الإجمالي يرجع إلى التدني الكبير في مستوى استغلال الموارد المالية الخارجية المتاحة «السحب من القروض»، حيث لم يتجاوز ما تم سحبه خلال فترة الخطة الخمسية الثالثة ١١٧ مليار ريال، ما نسبته ٧,٥٥٪، من إجمالي النفقات الرأسمالية والاستثمارية الخاصة التي لايتجاوز مجموعها خلال سنوات الخطة ٥٥٪ من المستهدف فيها، وهذا ما يفسر تدني معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وبالأخص في القطاعات الحديثة، وتدني فرص العمل الجديدة المتاحة خلالها، بل إن ذلك يعكس مدى جدية القطاع الخاص في قيادة عملية التنمية وثقته في نجاعة السياسات الحكومية ومستوى البيئة الاستثمارية القائمة.

«البنزين السوبر» أسعاره المرتفعة أثرت سلبا على موازنة الأسر اليمنية

أصيب أصحاب السيارات الخاصة من المواطنين العاديين في اليمن بنكسة إثر الزيادة التي فرضتها الحكومة على أسعار البنزين مؤخرا وبدا الجميع في حالة تذمر واضحة المعالم.

وفيما تقول الحكومة أن أسعار البنزين العادي لم يطله أي تعديل في الأسعار وان البنزين الحالي الذي يباع اللتر منه بـ٢٧٥ ريالا هو بنزين سوبر خال من الرصاص ندد المواطنون بخطوات الحكومة خصوصا وان الأوضاع المعيشية لفئة الغالبية من الشعب بائسة ولا تتحمل أي زيادة جدية في الأسعار سواء للمشتقات النفطية او غيرها من السلع.

استطلاع/أحمد الطيار

أسف

يقول الحاج حسن الشرفي انه وجد أن دبة البنزين بسعر ٣٥٠٠ ريال قاصمة لميزانية أسرته خاصة وأنه مواطن عادي ويستخدم سيارته لاحتياجاته الأسرية الضرورية فقط وعندما يدفع في الأسبوع قيمة دبة بنزين تشعر بالحزن على السعر السابق والذي كان ١٥٠٠ ريال.

ويشاطره الاسى فارس الرجوي موظف بشركة خاصة إذ يقول بالكاد تمكنت من شراء سيارة بالتقسيط وفرحت بها لكي تعينني وأسرتي على التنقل إلى العمل لكن مع ارتفاع سعر دبة البنزين إلى ٣٥٠٠ ريال وجدت أنني متعب حيث احتاج أسبوعيا لـ٧٠٠٠ ريال وهذا مبلغ كبير لن أتمكن من تامينه .

السوبر

قصة البنزين السوبر تبدو غير مقنعة للشعب اليمني فهي أن حملت دلالة التطور والانتقال لمجتمع يحافظ على البيئة وفقا لفائدة هذا النوع من البنزين إلا أن الحاصل هو أن اليمنيين كافة وأصحاب السيارات الخاصة من العامة هم من تاثر سلبا بفرض هذا النوع من البنزين على مركباتهم فالسعر المرتفع لا يتناسب ودخل المواطن العادي والذي يمتلك سيارة يجعلها تتحرك فقط لتنقلاته الضرورية مثل زيارة والديه البعيدين وتوصيل أولاده إلى الجامعة أو المدارس وتوصيلات السوق وغيرها من الحركة البسيطة الضرورية وبالتالي فالقيمة المتوقعة لحركة السيارات بسعر البنزين الحالي أضحت بلا فائدة وخسارة لموازنة الأسرة ،وفي هذا المضمار يشير الخبير الاقتصادي الدكتور طه الفسيل أن الآثار السلبية على المواطن العادي نتيجة زيادة قيمة البنزين كبيرة حيث لن يتاثر بها فقط أصحاب السيارات العادية بل جميع المواطنين لأن تكلفة النقل ستنسحب على كل شيء فالنقل البسيط سترتفع أجرته وكذا النقل الثقيل وغيرها.

آثار

هناك آثار سلبية خلفتها الأسعار الجديدة للبنزين على فاتورة السلع في السوق اليمنية فقد ارتفعت وفقا لتقديرات مركز الإعلام الاقتصادي بأكثر من ٦٠٪ عما كانت عليه بداية العام ٢٠١١م فأجرة نقل الركاب في المواصلات الخاصة بباصات الفرز ارتفعت١٠٠٪ وكذا ارتفعت أجور النقل الخفيف للبضائع داخل المدن فيما شهدت أجور النقل بين المحافظات قفزات كبيرة بنسبة ٢٠٠٪ وكل تلك الارتفاعات تضاف إلى فاتورة المستهلك ،يقول ابراهيم المتوكل نظرا للأزمة التي عصفت بسوق المشتقات النفطية وأدت لانعدام البنزين والديزل فترة شهرين وقيام سوق سوداء وصلت بها سعر الدبة إلى ١٠٠٠٠ ريال فقد وجد الناس أن سعر ٣٥٠٠ ريال لابأس به طالما توفرت المشتقات في السوق ولكن بعد أن توفرت في المحطات واصبحوا يمونون سياراتهم بصفة شبه اعتيادية كل يوم أو يومين ظهرت القاصمة على الظهر وإذا بالمواطن غير قادر على دفع ٣٥٠٠ ريال للدبة كل يومين أو ثلاثة فقد أثرت على موازنة حياته المعيشية.

وغير بعيد عن الآخرين اجد نفسي واحدا من الذين يعانون من ارتفاع قيمة البنزين وتاثيراته على مستواي المعيشي فلن يكون بوسعي دفع ٣٥٠٠ ريال كل أربعة أيام لكي أتمكن من الوصول للعمل وغيري المئات من الناس يجدون انفسهم كذلك فهل سنجد زيادة في الراتب تواكب الزيادة في سعر البنزين؟

الواردات

تظهر الإحصاءات الرسمية أن فاتورة الاستيراد لمادة البنزين ليست باهضه الثمن بالشكل الكبير فرغم أن القيمة الكلية لفاتورة المشتقات النفطية والتي تشمل كذلك الديزل والمازوت وصلت إلى نحو ٤٠٠ مليار ريال في العام ٢٠١٠م نجد أن قيمة البنزين منها لم تتجاوز نسبة ١٧٪ حيث بلغت قيمة وارداته ٦٨ مليارا و٦٠٩ ملايين ريال وبلغت الكميات المستوردة ٣ملايين ٦٦٤ الف برميل فيما اتضح أن قيمة واردات الديزل هي المؤثر الاول على فاتورة الاستيراد والتي وصلت إلى ٢١٥ مليارا ٦٢٦ مليون ريال وبلغت الكميات المستوردة ١٠ ملايين و٩٩٧ الف برميل يليها في الارتفاع قيمة واردات المازوت حيث تجاوزت ٧ ملايين و١٣٨ الف برميل بقيمة ١١٤ مليارا و٩٨٣ مليون ريال وهي المواد التي كثر القيل والقال انها تهرب للخارج بواسطة سماسرة يعملون ضد مصلحة الوطن الاقتصادية. وحسب الإحصائية فان واردات الديزل تمثل ١٢,١٧٪ من إجمالي قيمة الواردات كلها للبلد وتعد السلعة الأولى في كمية وقيمة ثلاثين سلعة مستوردة في ٢٠٠٩م حيث بلغت الكميات المستوردة منها ١٥ مليوناً و٥٥٥ الف برميل فيما بلغت الكميات المستوردة من المازوت ١١ مليونا و٣٧٤ الف برميل أما البنزين فبلغ ٤ ملايين و٣٦٤ الف برميل .

دراسة توصي الحكومة بالاهتمام بالقطاع الصناعي

■ ،،خاص / الثورة

أوصت دراسة بضرورة أن يحتل قطاع الصناعات التحويلية أولوية أولى في الرعاية والاهتمام من جانب الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني وكذلك المانحين والمؤسسات والهيئات الدولية المعنية بقضايا التنمية الاقتصادية المستدامة في اليمن وما يتصل بها من استراتيجيات تتجه إلى مكافحة الفقر والبطالة وتحسين مستويات المعيشة، لا لكونها تمثل التزاما أدبياً وأخلاقياً وقيمة إنسانية لهذه الأخيرة فحسب بل ولأن تأهيل اليمن للاندماج الايجابي الفاعل في الاقتصاد والتجارة الدوليين سيعود بالفائدة على جميع الأطراف في الأمد المتوسط والطويل.

وأوضحت أن قطاع الصناعة يعتبر أحد أهم المرتكزات الأساسية للنمو والتنمية الإقتصادية والاجتماعية نظرا لما يولده هذا القطاع من قيمة مضافة مرتفعة ولما يوفره من فرص عمل ولما يخلقه من علاقات تشابك أمامية وخلفية مع باقي القطاعات الاقتصادية الأمر الذي يؤدي إلى إنعاش حركة الاستثمارات ذات النفس المتوسط والطويل وذات العائد المرتفع والتكلفة المنخفضة، بل يمكن القول أن مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات الإنسانية يقاس بالمستوى الذي تمتلكه من إمكانيات صناعية، وما يرتبط بها من معارف تقنية ومقدرة على التطوير والتحسين والارتقاء بمستويات المهارة الإنتاجية والجودة بل وعلى إحداث طفرات نوعية في المستويات التقنية من وقت لآخر، فضلا عما يكون القطاع الصناعي قد حققه من تراكم من حيث إنتاجه ومعدلات نموه وحصته من الناتج المحلي الإجمالي ومساهمته في التشغيل.

وبينت أن القطاع الصناعي في عالم اليوم أصبح العامل المحفز لبقية قطاعات الاقتصاد الوطني على التطور والنماء نظراً لما يتميز به قطاع الصناعات التحويلية عن قطاعات الإنتاج السلعي والخدمي الأخرى من حيث اتساع نشاطه ليشمل إنتاج عدد لا محدود من السلع الاستهلاكية ووسائل الإنتاج والسلع الاستثمارية، وبسبب قدرته على تحريك وتنمية النشاط ليس في قطاعات الإنتاج الأولى (زراعة، أسماك، وتعدين) فحسب، بل وفي قطاعات الإنتاج الخدمي وحتى في مجالات الاقتصاد الحديث المتمثل بقطاعات المعلومات والاتصالات والتقنية العالية، من خلال ما يوجده من روابط أمامية وخلفية مع مثل تلك القطاعات. هذا مع العلم بأن قدرته التحفيزية تلك تتعاظم طردياً مع ما يحققه على مستويات التطور التقني وتنوع النشاط الإنتاجي والكفاءة الاقتصادية.

ولفتت الدراسة الصادرة عن جمعية الصناعيين اليمنيين إلى أن الاقتصاد اليمني مثله في ذلك مثل اقتصادات العديد من الدول الأقل نمواً، يشتمل على قطاع صناعي ناشئ وبسيط ومحدود يتسم بالهيمنة العددية للمنشآت الصناعية الصغيرة وتدني نسبة القيمة المضافة المحققة محلياً واعتماده الكبير الذي يصل إلى ما بين (٧٠-٨٠٪) على المواد الخام المستوردة وخضوعه لنمط الملكية العائلية... بما يعنيه ذلك من سمات تتمثل بتدني حجم الإنتاج ومحدودية نطاق التنوع الإنتاجي وتدني مستويات الإنتاجية وأثر ذلك على انخفاض القدرة التنافسية، مما يجعله فريسة سهلة لن تتمكن من الصمود أمام تيارات التجارة العالمية في المستقبل المنظور ما لم تتخذ بشأنه الإجراءات التصحيحية والوقائية في أسرع وقت ممكن. ذلك أن قطاع الصناعات التحويلية غير النفطية بالذات، ينفرد عن سائر قطاعات الأعمال والاستثمار الأخرى بكونه الأكثر تضررا جراء تطبيق ما يعرف ببرامج الإصلاحات الاقتصادية النمطية المعدة من قبل الصندوق والبنك الدوليين وخصوصاً في مرحلتي التثبيت الاقتصادي وتحرير التجارة. ويزيد من حجم ومستوى هذه الأضرار توقف عمل هذه البرامج عند المرحلتين المذكورتين، وعدم تجاوزها إلى مرحلة إصلاح الاختلالات الكلية والقطاعية الحقيقية التي يعانيها الاقتصاد، وهو بالضبط ما نعتقد حدوثه بالنسبة للحالة اليمنية.

وأشارت إلى أن هذه الأضرار والمخاطر التي بدأت بالتفاقم وهي مرشحة للتعاظم بصورة متتالية ليس فقط بفعل التطورات المتلاحقة في نظام تحرير التجارة وما يرتبط بها من تدفقات صناعية جاهزة ونصف مصنعة تمتاز بخصائص السمعة المكتسبة وانخفاض التكاليف، ولكن أيضاً بسبب غياب السياسة والموقف التفاوضي المتماسك والواضح الذي يعكس مصالح جميع مكونات الدولة والمجتمع اليمني مع النظام التجاري العالمي، بما يعنيه ذلك من اشتمال هذه السياسة على مجموعة من الخطوات والسياسات والإجراءات والبرامج التي تستهدف تهيئة وتاهيل مكونات ومستويات القطاعات الاقتصادية الوطنية واقتصاد البلاد بأكمله لمواجهة التحديات التي تحملها معها العولمة الاقتصادية بأبعادها وتجلياتها المختلفة، الأمر الذي يمثل في ظل الظروف الحالية تهديداً جدياً للصناعات القائمة بالدمار ويسد المنافذ أمام فرص الاستثمار الصناعي المحتملة في المستقبل.

بنك الأمل للتمويل الأصغر يدشن مشروع شراكة مع منظمة يوسايد الأمريكية

■ ،،صنعاء/سبأ

دشن بنك الأمل للتمويل الأصغر خلال أغسطس الجاري مشروع إنشاء ثلاثة فروع جديدة للبنك في محافظتي عدن ولحج بالشراكة مع برنامج المساعدة الأمريكي التابع لمنظمة يوسايد الأمريكية.

وأوضح مسؤول التسويق بالبنك هديل مرشد لـ(سبأ) أن المشروع يتضمن صرف عشرة آلاف و٦٧ تمويلا بمحفظة قدرها ٥٦٣ مليون ريال إضافة إلى تقديم خدمة الادخار لعشرة آلاف و٧٢١ مدخراً.

وأشار مرشد إلى أن عدد المستفيدين من المشروع سيتجاوز٥٠ ألفا و٣٣٠ مستفيداً، فيما سيوفر أكثر من خمسة آلاف و٢٦٨ فرصة عمل حتى نهاية ٢٠١٢م في الفروع التي سيتم إنشاؤها ضمن المشروع.

وذكر أن المشروع سيفتح آفاقا رحبة للتعاون بين البنك ومنظمة يوسايد الأمريكية من أجل خدمة التنمية في اليمن من خلال المشاريع التي تنفذها المنظمة في المجالات الاقتصادية.

استقرار المشتقات النفطية في محافظات عدن ولحج والضالع

■ ،،عدن/ سبأ

أكد فرع شركة النفط اليمنية بعدن استقرار المشتقات النفطية من البنزين والديزل لمحافظات عدن ولحج والضالع بصورة رئيسية دون انقطاع أو اختلالات فنية تذكر .

وأوضح مصدر مسئول في فرع الشركة لـ(سبأ) ان الخطة التي تم تنفيذها بالتعاون مع السلطات المحلية للمحافظات الثلاث واللجان الفنية التي شكلت لهذا الغرض ساعدت في تامين احتياجات المواطنين من تلك المشتقات وعلى مدار الساعة وتنظيم عمل المحطات..مشيراً إلى ان هناك احتياطا من مادتي البنزين والديزل يتوفران لدى الشركة.

إفراغ ٤٢٧ حاوية بضائع مواد غذائية ومعدات بعدن

■ ،،عدن/سبأ

رست في ميناء الحاويات بعدن أمس سفينتان تحملان الجنسية السنغافورية والألمانية قادمتان من موانئ سنغافورة والصين.

وأفادت إحصائية النشاط الملاحي اليومي الدولي لميناء عدن - حصلت وكالة الأنباء اليمنية سبأ على نسخة منها - أن السفينتين "كوتا جانتيج" السنغافورية و"كوتا كاديم" الألمانية أفرغتا ٤٢٧ حاوية بضائع واردات للاستهلاك المحلي من مواد غذائية مختلفة والبالغ وزنها ٨ آلاف و٦١٧ طناً مخصصة للتسويق للمحال التجارية في محافظات الجمهورية.

وبينت الإحصائية انه تم تفريغ عدد من المعدات الفنية الخاصة بالمشاريع الاستثمارية للمنطقة الحرة وخاصة مشاريع البنية الأساسية والصناعية والسياحية والتي بلغ وزنها ٨ آلاف و٤٢ طناً بالإضافة إلى الحديد الخام البالغ وزنه ٤ آلاف و٦٢٠ طناً.

كما تم تفريغ معدات فنية خاصة للمؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي وفرع المؤسسة العامة والكهرباء بعدن والمخصصة لمحطات توليد الطاقة وضخ المياه والتي قدرت بالفين و٣٠٠ طن